تضمنت وضع خطة زمنية لإنجاز قانون الجامعات الحكومية

بعد جلسة مطولة.. استجواب الحربي ينتهي بتوصيات نيابية

- الغانم: عقد الجلسات عن بعد لا يجوز دستورياً و لائحياً
- توصية باستعجال تسكين الوظائف القيادية والإشرافية الشاغرة في «التربية» و «التعليم العالي»

رياض عواد

قال رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم إن عقد جلسات مجلس الأمة (عن بعد) لا يجوز دستوريا ولائحيا مؤكدا التزام مجلس الأمة بالإجراءات الاحترازية أثناء عقد الجلسات.

جاء ذلك في كلمة للغانم خلال مناقشة مجلس الأمة في جلسته العادية رسالة واردة من سمو الشيخ صباح الخالد رئيس مجلس الوزراء يطلب فيها عرض موقف الحكومة من عقد جلسات مجلس الأمة في ضوء مواجهة البلاد لجائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد 19) ضمن بند كشف الأوراق والرسائل الواردة.

وأضاف الغانم «كلمة حق يجب أن تقال بحق سمو رئيس مجلس الوزراء لقد كان متعاونا إلى أبعد حد ولدى سموه الرغبة الصادقة في التعاون مع مجلس الأمة في انعقاد الجلسات» لافتا إلى عدم تخلف سموه عن حضور أي دعوة لاجتماعات في مكتب المجلس أو مكتب رئيس مجلس.

وأوضح أنه فيما يتعلق باجتماعات اللجان البرلمانية فهناك آراء وجيهة كثيرة أنه في حالة الضرورة من الممكن عقد اجتماعات اللجان باشتراطات مختلفة عن الجلسة العامة سواء دستوريا أو لائحيا أو واقعيا لذلك عقدت بعض اللجان اجتماعات (عن بعد).

وبين أنه فيما يتعلق بتعديل اللائحة الداخلية لمجلس الأمة فقد تم تكليف مجموعة من النواب القانونيين خلال أحد الاجتماعات اقتراح صيغ معينة بشأنها.

وأكد الغانم استعداده للتعديلات التي سيتم تقديمها في أي وقت قائلا «لدي أكثر من صيغة لتقديمها في الجلسة المقبلة ونترك الأمر لمجلس الأمة»

وأعلن رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم أمس انتهاء مناقشة استجواب وزير التربية ووزير التعليم العالي الدكتور سعود الحربي بالموافقة على عدد من التوصيات النيابية.

جاء ذلك في كلمة للغانم في جلسة المجلس العادية بعد انتهاء مناقشة الاستجواب المقدم من النائب فيصل الكندري ضمن بند الاستجوابات.

توصيات

تضمنت التوصيات وضع خطة زمنية لإنجاز قانون الجامعات الحكومية وتقديمها إلى مجلس الأمة على أن تحال إلى لجنة شؤون التعليم والثقافة والإرشاد البرلمانية بالإضافة إلى تفعيل حق الطلبة الجامعيين بالإنذار الاكاديمي الرابع المنصوص عليه.

وشملت التوصيات أيضا إعلان خطة زمنية تفصيلية لمشروع التعليم (عن بعد) تشمل مختلف عناصر العملية التربوية من طلبة ومعلمين ومناهج.

وأوصى مجلس الأمة بنقل المنصة التعليمية المزمع تشغيلها من النطاق التجاري (سي أو أم) إلى النطاقات الحكومية أو التعليمية (جي أو في) أو (إي دي يو).

وأشارت التوصيات إلى استعجال تسكين الوظائف القيادية والاشرافية الشاغرة في وزارة التربية ووزارة التعليم العالي والأجهزة التابعة في إطار علني وعلمي موضوعي يتم فيه مراعاة التخصص والخبرات.

كما تطرقت التوصيات إلى إعادة النظر في رسوم المدارس الخاصة والجامعات الخاصة تجاه تخفيض الرسوم وعدم احتساب مدد التوثيق.

وكان المجلس قد بدأ مناقشة الاستجواب الموجه إلى وزير التربية ووزير التعليم العالي الكويتي الدكتور سعود الحربي بصفته المقدم من النائب فيصل الكندري بعد أن أبدى الوزير استعداده للمناقشة. واعتلى النائب المستجوب الكندري يمين منصة الرئاسة فيما اعتلى الوزير الحربي يسار منصة الرئاسة.

الخالد: الكويت لم تصل إلى المنطقة الآمنة في مواجهة «كورونا»

شدد سمو الشيخ صباح الخالد رئيس مجلس الوزراء على ضرورة استمرار تعاون مجلس الأمة مع الحكومة في تكريس الالتزام بالإرشادات الصحية ووضع الصحة العامة في الاعتبار الأول داعيا مجلس الأمة إلى عقد جلسات عبر الاتصال المرئي وفي حال تعذر ذلك يتم عقد جلسات خاصة محددة الموضوع والزمن.

وقال سموه إن «الهدف من الرسالة الاستمرار في التعاون والالتزام بالإرشادات الصحية فالصحة العامة أولا وإذا تعذر عقد جلسات مجلس الأمة عبر الاتصال المرئي يجب عقد جلسات خاصة مع الالتزام بتحديد الموضوع والزمن بحيث يتم إنجاز المطلوب منا خلال ساعتين أو ثلاث ساعات».

وأضاف «المطلوب أن يتم عقد جلسات مختصرة الوقت قدر الإمكان مع الالتزام بتطبيق كل الإرشادات الصحية حتى يكون مجلس الأمة والحكومة قدوة في تكريس الالتزام بالإجراءات والإرشادات الصحية».

وتابع «دعوني أكون صريح معكم تركيزي حاليا على أعداد الأسرة في المستشفيات المخصصة للمصابين ولمن هم في العناية المركزة وأجهزة التنفس التي بالإمكان توفيرها وكيفية الحفاظ على عطاء الطاقم الطبي وتماسكه والأجهزة الوقائية للأطباء والمرضين وتجاوز الأزمة الصحية بأقل ضرر».

وأفاد «أنا كقائد للفريق الحكومي أضع أمام عيني مسؤوليتي أمام ربي ثم حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد عندما قال لي إن أرواح الناس برقبتكم تلك المسؤولية التي نشترك فيها مع مجلس الأمة تجاه بلدنا في تقليل الضرر قدر الإمكان». وأكد سموه أن دستور دولة الكويت واللائحة الداخلية لمجلس الأمة يحددان عمل مجلس الأمة «لكن نقول لدينا ظروف وقتية تزول بانقضاء الأسباب» مشيرا إلى أن الحكومة «لا تملك تعطيل جلسات مجلس الأمة أو تعطيل أي أمر دستوري لكن تملك التشاور مع مجلس الأمة».

واستطرد قائلا «لا زلنا حتى الساعة 11 ظهرا نناقش بندا واحدا وفي حال انتقلنا إلى بند الاستجوابات قد نستمر حتى الساعة 12 ليلا».

وقال «وصلنا إلى مجلس الأمة التاسعة صباحا ولا نعلم متى سنخرج منه يجب أن نكون قدوة لمن طبقنا عليهم حجر التجول الشامل وبقوا في منازلهم لمدة 20 يوما وقاموا بتقبل القرار وحتى الآن يتم تطبيق حظر التجول الجزئي والإرشادات تقضي بعدم المخالطة والالتزام بالتباعد».

ودعا إلى التدرج في عودة عقد جلسات مجلس الأمة بالتزامن مع خطة عودة البلاد إلى الحياة الطبيعية تدريجيا مضيفا «لا أن تصل مدة انعقاد الجلسة 12 أو 14 ساعة فنحن لا نعلم متى سنخرج اليوم».

وتساءل سموه «هل هذا المطلوب منا الآن بعد التعاون بين مجلس الأمة والحكومة يتم عقد جلسة في قاعة بأعداد أكبر مما يجب أن تكون عليه لساعات طويلة.. لا نود أن تكون الأمور على هذا النحو يجب ألا ننقطع عن العمل بشرط الالتزام بساعات معينة والتدرج في ساعات انعقاد الجلسات».

وذكر أن الرسالة تأتي في سياق الأربعة أشهر الماضية التي تعاون الجميع خلالها بالإرشادات الصحية في كل القرارات الحاسمة والصعبة ما أدى إلى تسهيل الوضع مشيرا إلى قرارات تعطيل الدراسة وإغلاق المطار وتعطيل الدوائر الحكومية وإصدار قرارات حظر التجول الجزئي والشامل وإغلاق المساجد.

وأوضح أن «دولة الكويت لم تصل إلى المنطقة الآمنة في مواجهة فيروس كورونا» بعد مشيرا إلى احصائيات السلطات الصحية في البلاد حيث بلغت الإصابات بفيروس كورونا حتى الآن ما يقارب 37 ألف إصابة والوفيات ما يقارب 300 حالة وفاة. وبين أن اشغال أسرة العناية المركزة تبلغ نسبة 44 بالمئة ويجب أخذ ذلك بعين الاعتبار وضرورة استكمال العمل بذات النفس والروح والعطاء خلال الفترة المقبلة. وذكر أن برلمانات العالم من دول الخليج العربي إلى أكبر الدول في أوروبا حسب اللوائح والأنظمة لديها خصصت اجتماعات مرئية وقامت بتقليل أعداد حضور النواب وزمن الانعقاد إضافة إلى التقليل من الوقت الذي يقوم النائب فيه بتوجيه الأسئلة البرلمانية للوزير إضافة إلى رد الوزير عليه وجميع ذلك إجراءات وقتية تزول بانقضاء السبب.

وأوضح أن دولة الكويت تعاملت بشكل إيجابي مع الأزمة الصحية مشيرا في الوقت ذاته إلى «الاسترخاء الذي حصل وعدم التقيد خلال العشر الأواخر من شهر رمضان».

زيادة إصابات المواطنين

وأضاف «تلاحظون ارتفاع أعداد إصابات المواطنين وذلك نتيجة عدم التقيد بالإرشادات والتعليمات والتباعد إضافة إلى القيام بالمخالطة واعتراف بعضهم بأنهم كانوا يقومون بأداء صلاة التراويح والقيام في سراديب ودواوين وهذه نتائج ذلك». وأفاد سموه «نحن الآن في الأسبوع الثالث والنسبة العالية من الإصابات هي للمواطنين نتيجة لعدم التقيد».

وأشار إلى أن مجلس الوزراء وضع دليلا ارشاديا حول المطلوب من الجميع للانتقال إلى المرحلة الثانية من خطة عودة الحياة الطبيعية تدريجيا في البلاد التي ستبدأ الأسبوع المقبل مشددا على ضرورة تحقيق خمسة شروط لتجاوز المرحلة الأولى. وبين أن «التعاون في هذا الأمر بغاية الأهمية فالحكومة تعول بشكل كبير على استمرار التعاون والتقيد بالإرشادات» معربا عن «قلق الحكومة من ارتفاع أعداد إصابات المواطنين بالآونة الأخيرة كما يهمها أمر المقيمين كذلك وقيام الجميع بواجبهم لتخفيف الضرر والوصول للمنطقة الآمنة سويا».

وقال سموه «لا أنكر دور مجلس الأمة الكبير وتعاونه مع الحكومة فأنا دائما أوجه الشكر بكل لقاء لي مع رئيس ونواب مجلس الأمة على دورهم وتعاونهم معنا ويجب الاستمرار في المحافظة على ذلك»

الحربي: صحيفة الاستجواب قائمة على افتراضات.. والمستجوب جانبه الصواب

أكد وزير التربية وزير التعليم العالي د.سعود الحربي أن صحيفه الاستجواب قائمه علي افتراضات والمحاور غير واضحة الرؤية والاهداف وفيها تدخل صارخ في اعمال السلطة التنفيذيه .

وأضاف في مرافعته خلال الاستجواب المقدم من النائب فيصل الكندري ان المستجوب جانبه الصواب في بعض الامور ، لأن القرار التربوي ليس فرديا لكنه قرار مصيري .

وأضاف انه في 15 يوليو ستعيد الوزارة النظر في خطتها التعليمية مشيرا إلى أن بعض الدول تختلف طبيعة الدراسة فيها وبعض الدول لا تضع النسب شرطا، مشيرا الى أنه منذ شهر مارس الماضي أكد ان كل الخيارات متاحة.

وأشار إلى أن إجمالي الراسبين في الصف العاشر 20949 طالبا ، وفي الحادي عشر 10467 ، ولدينا 13567 راسبين في الثاني عشر ، وغيرهم في المنازل 1687 طالباً ليصل الإجمالي الى 46800 طالب سيتضررون لو تم إنهاء العام الدراسي .

وقال إن اجمالي الطلبة الراسبين 46 الف و800 طالب ، منهم 4600 طالب وطالبه راسب بسبب درجة او درجتين .

ولفت إلى أن وجود طلبه لديهم اعذار طبيه عددهم 6 الاف و أربعة طلاب وهناك 2815 طالب محروم نتيجة مخالفه او تأخر عن اختبار او محاوله غش. وأكد أن قضيه انهاء العام الدراسي ليست قضيه سهله وكان بإمكاني قبول الانهاء كونه يحظى بقبول شعبي لكن هذه مسئوليه سيحاسبني الله عليها «لأني سأضر 92 الف طالب ما بين راسب او يرغب في تحسين مجموعه بجرة قلم».

وبين الوزير أن تحمله النقد والهجوم ليس عنادا لكن القرار يعتمد بشكل اساسي علي عدم المغامرة بصحة الطلبة وهذا هاجس كبير.

وشدد الوزير على أنه لم يماطل في انهاء العام الدراسي مشيرا إلى أن قراره من البداية كان واضحا ولم تكن هناك مماطلة كما أن الخيارات موجودة والخطط موجودة .

وبين أن معظم المدارس الخاصة تتبع أنظمة تعليم تنتهي في شهر ابريل، لكن هناك 6 مدارس طالبت بزيادة المصاريف وخالفت توجيهات الوزارة وتم اتخاذ الإجراءات اللازمة .

وأوضح الوزير أنه بالنسبة لخطة العمل كان هناك تدرج والمرحلة الاولى كانت احترازية بدأت في 12 مارس الماضي على ان تتبعها خطوات وخطط لاحقة واهمها الخطة الاساسية ببرمجة العام الدراسي، كما تم اختصار المنهج كي لا يتعدى 5 أسابيع . وبين الوزير أن قضية التعليم عن بعد قضية شائكة ، حيث توجد اختلالات فنية في بوابة الوزارة . وقال إن الوزارة أنشأت منصة تربوية مخصصة للصف 12 وتم الإعلان عنها قبل تقديم الاستجواب ، وتم تسجيل 734 حالة فيها ، والمنصة بها اكثر من 81 الف سؤال و اكثر من 4 آلاف معلم وبحسب قرار مجلس الوزراء فهي اختيارية .

وأشار الوزير إلى موضوع اغلاق الوزارة لأن كل الأعمال كانت معطلة وكانت هناك واقعة حصلت في الوزارة واحد العاملين توفاه الله .

وأفاد الحربي أن كل ما مضى هو 5٪ فقط من التحديات والتحدي الأكبر هو بعد زوال هذه الغمة حيث يوجد 700 الف طالب و300 ألف معلم وبالتالي هناك مليون تقريبا على الوزارة أن تتعامل معهم

وقال» نحن نستطيع تحريك العام الدراسي من جديد بفضل جهود زملائي في الوزارة».

وأوضح الوزير أنه بالنسبة للتعليم العالي هناك خطة تنسيق مع المكاتب الثقافية ، وتم مراعاة الحقوق المادية للطلبة مع استثناء المواد في التعليم الالكتروني وتأجيل الأقساط .

وأضاف أن جامعة الكويت اتخذت خطوة واضحة تمثلت بالتعليم عن بعد وتم حلها بشكل قانوني وقدموا مشورات قيمة وتم تفعيل خطة الطلبة المتعثرين دراسيًا .

وأشار إلى أنه بسبب هذه الأزمة وتداعياتها عطلت الوزارة مركز الكفايات بناء على توصيات البنك الدولي وتم وقفه من قبل مجلس الوزراء وحينها كنت وكيل الوزراء .

وأكد الوزير أن المنصة سوف تعمل على كل الأجهزة ، ومن ليس لديه جهاز لابنه تم تجهيز المدارس له .

وقال إن الكويت تختلف عن دول الخليج لان نظام الدرجات يختلف من دولة وأخرى ، وخطة الوزارة اثنى عليها جميع وزراء التربية في الخليج وحتى ليبيا وابلغت سمو الرئيس بذلك بان وزراء الدول الاخرى يريدون الاستفادة من خطتنا التربوية.

وبين الوزير أن خطة التعليم عن بعد انطلقت لطلبة الصف 12 بسبب حساسيته وانهاء العام الدراسي لان مستقبلهم يقف على هذا الجانب، وتم استحداث خطة خاصة للتعليم عن بعد والتعليم الالكتروني مع تقييم المتعلم والمعلم وفق ضوابط.

وأضاف الوزير «نحن في ظرف استثنائي يتطلب قرارات استثنائية وسيكون في المنصة فصول افتراضية ومؤشر لمستويات الطلبة وستكون لدينا اختبارات وواجبات الكترونية

الكندري: وزير التربية انشغل في روايته الرومانسية ونسي الطلبة

أكد النائب فيصل الكندري أن استجوابه لوزير التربية ووزير التعليم العالي د. سعود الحربي استجواب مستحق بسبب تعريض 700 ألف طالب للخطر في ظل الأوضاع الصحية الراهنة، معتبرًا أنه «قتل طموح طلبة الصف الثاني عشر من خلال القرارات التي اتخذها».

وانتقد الكندري خلال مرافعته قرارات الوزير تجاه الملف التربوي وعدم امتلاكه استراتيجية واضحة المعالم للعملية التعليمية وغياب الخطط التربوية وعدم جاهزية الترتيبات الفنية وغيرها مثل المنصة التربوية او التعليم عن بعد. واستغرب من قيام وزارة التربية بإعطاء التعليمات ومناقشة مصير الطلبة عن طريق الواتساب، معتبرًا أن هناك مشكلتين في وزارة التربية هما عدم توفر التقنيات وتهميش القيادات.

وأشار إلى أن دول الخليج حققت العدالة في القرارات بين التعليمين العام والخاص وفي الكويت هناك طالب في الخاص ينجح وينتقل إلى الصف الآخر وزميله في المدرسة الحكومية لا يزال ينتظر عودة الدراسة وذلك بسبب تخبط الوزير في إصدار القرارات.

وبين أن الوزير عقد منذ 3 مارس الماضي حتى الآن 17 اجتماعًا مع القياديين ولم يخرج بأي نتيجة تذكر أو استراتيجية واضحة المعالم أو تعديل المناهج أو اختصارها أو التعليم الإلكتروني أو غير ذلك.

وقال الكندري إن أي إصابة تطال الطلبة سوف يتم تحميل الحكومة المسؤولية كاملة، متسائلًا هل نسق الوزير الحربي مع وزير الصحة لضمان سلامة الطلبة؟

أنس الصالح: لن نتستر على تجار الإقامات

شدد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء أنس الصالح على أن «أمن دولة الكويت خط أحمر واستئصال ما يسمى بتجارة الإقامات عن الجسد الكويتي يعد من أهم أولويات المرحلة الحالية».

جاء ذلك في مداخلة للصالح أثناء مناقشة المجلس رسالة من النائب عبدالوهاب البابطين بشأن تكليف وزير الداخلية إعداد تقرير حول (تجار الإقامات المتسببين في دخول العمالة الوهمية للبلاد والذين تم تحويلهم إلى النيابة العامة وآلية الوزارة في محاربة هذه الظاهرة) خلال شهر من تاريخ إقرار هذا التكليف ضمن بند كشف الأوراق والرسائل الواردة والتي وافق عليها المجلس.

وأوضح الصالح أن «أسماء المتورطين بما يسمى تجارة الإقامات موجودة لدى النيابة العامة» مؤكدا «أن سلطات التحقيق بالداخلية ملتزمة بتدوين كل ما تلفظ به أي متهم أثناء توجيه الاتهام إليه كما جاء وتقوم بإحالة الملف في الفترة المنصوصة بالقانون من ثلاثة إلى أربعة أيام إلى النيابة العامة».

وبين أنه «في حال استجدت أي بيانات لدى النيابة العامة يتم مرة أخرى تكليف إدارة التحقيق المختصة بمباحث الإقامة عمل مزيد من التحريات» لافتا إلى أن النيابة العامة هي الجهة المسؤولة عن حفظ أو استبعاد أو إحالة أي اسم إلى المحكمة. وأضاف «لن نقوم بإخفاء أو التستر على أي اسم أي كان فكل من يتهم ويتورط ويتعامل مع ما يسمى بتجارة الإقامات ستقوم الداخلية والجهات المعنية بمواجهته بكل الأدوات القانونية اللازمة».

وأعرب الصالح عن خالص الشكر والتقدير والامتنان إلى كل منتسبي الوزارة على جهودهم في خدمة كل المواطنين والمقيمين والحفاظ على أمن واستقرار البلاد تنفيذا لواجبهم الذي أقسموا عليه